جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط
استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد

المحاضرة الثانية عشر:

المبحث الثالث أفلاطون – القوانين

لقد مهدت أفكار أفلاطون الواردة في كتاب السياسي لتطورات فكرية جديدة تضمنها كتابه القوانين الذي كان آخر أعماله ونتاج تجربته وخبرته الطويلة و شيخوخته، ويحتمل أن يكون نشره قد تم بعد وفاته ، **ففي الوقت الذي كان كتاب الجمهورية " يبحث في سياسة البشر التي لا يتقنها إلا الفلاسفة الحكام ، وكتاب السياسي " بحث في سياسة البشر التي لا يتقنها إلا الفلاسفة الحكام الذين يتعذر وجودهم أو توليهم للحكم إن وجدوا ، فقد تبلورت لدى افلاطون رؤية مفادها أن أقرب النظم الواقعية إليه هو نظام دولة القوانين القادرة على حماية المجتمع من استبداد الحكام، فالسلطة في حد ذاتها مفسدة ، والسلطة المطلقة تفسد بصورة مطلقة، ويظهر بجلاء وعمق ووضوح في القوانين ، اهتمام أفلاطون الكبير بدور القانون الإيجابي في حكم المجتمع وإدارة شؤونه مع احتفاظه بفكرته الأولى .**

ان الافكار الممتدة عبر مؤلفات افلاطون التي اعقبت كتاب الجمهورية والقائلة بأن دولة الفلاسفة أو حكمهم هي الدولة المثالية– الخيالية ، ولأنها كذلك فهي ليست قابلة للتحقق عمليا في الحياة الواقعية، وعليه فليس أمام الإنسان إلا البحث عن أفضل الدول والأنظمة الزمنية الواقعية وهي **دولة القوانين ذات النظام الدستوري التي تعكس قبول أفلاطون بالحقائق السياسية والاجتماعية الواقعية وفقا لمنهجية بدأت تتبلور عنده في السياسي " ثم تعمقت وازدادت رسوخا في القوانين** " . فإذا لم تكن مدينة القوانين في المدينة الأفضل واقعيا فهي أقل المدن الواقعية سوءا بحكم خضوعها للقوانين التي بدأ أفلاطون يرى فيها اسمى نتاجات العقل وأكثر تجلياته بعدا عن الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية ، فالقوانين في إطار المدينة ونظامها ، نتاج العقل الكلي / الجمعي لمواطنيها ، وحاميهم من تعسف الحكام واستبدادهم بما يؤهلها لأن

تحظى بالقبول بها والرضا عنها والطاعة لها والخضوع لأحكامها . وبخلاف رأيه السابق في " الجمهورية ، بشان حكم الدولة المثالية الفاضلة دولة الفلاسفة من قبل أرستقراطية / نخبة عقلية تنحصر فيها ممارسة السياسة وإدارة شؤونها ، اتجه أفلاطون في القوانين وجهة جديدة ومختلفة بدعوته لتوسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة السياسية وزيادة إسهام المواطنين في تسيير السلطة وإدارة دفة الحكم ، مشترطا لذلك منحهم قدرة متساوية ومناسبة من التعليم والمعرفة بأسس القوانين ومبادئها لتأهيلهم لهذه المشاركة ، وكشفت دعوة أفلاطون هذه أخطر نقاط ضعف مدينته " الجمهورية " ، وأظهرت أبرز مواضع نقدها المتمثلة في حرمان الأحرار من مواطني المدينة ، وهم الأغلبية ، من حقهم في أي دور سياسي مع تحمليهم واجبات الدورين الاقتصادي والعسكري مما يعني انفصال هذه المجموعتين من الأدوار وتقاطعها كليا، وكذلك تغييب القانون ودوره المنظم للحياة الاجتماعية وتفويض ذلك الدور ومعه سلطة الحكم المطلقة لنخبة افترض أفلاطون حيازتها معرفة ، ومن ثم فضيلة ، مطلقة دون رقيب عليهم أو حسيب إلا ضمائرهم وعقولهم، واخيرا مشاعية الأسرة والثروة لأعضاء طبقتي الحكام والحراس تجنبا للآثار السلبية الضارة الناجمة عنها ، وترسيخا لولاء هاتين الطبقتين للدولة وانصرافهما لخدمتها بكل جهودهم وقدراتهم . وهذه العيوب هي التي حاول أفلاطون معالجتها في القوانين باعترافه .

وعليه فقد عمل افلاطون على إعادة الاعتبار للقانون جاعلا منه خيارا واقعيا تقترب المدن الواقعية بواسطته من المدن المثالية الفاضلة وتتشبه بها . فإذا كانت سيادة العقل أمرا يجب أن يتحقق في كل شان وزمان ومكان ، فإن ذلك يبقى مرهونا بصحة العقل وحريته من كل قيد ، ولما كان ذلك متعذرة ، إلا في استثناءات نادرة ، فتوجب على البشر اللجوء إلى القوانين ، بوصفها أفضل نتاجات العقل وأعظم تجلياته ، لجعلها القوة المنظمة لحياتهم وتفاعلاتهم ، وإلا فإنهم سيصبحون من دونها أشبه باكثر الحيوانات وحشية وضراوة . وأصبح إقراره بشرعية ملكية كل مواطني المدينة وطبقاتها للأرض والثروة في حدود مرسومة معيارا لتصنيفه الطبقي الجديد القائم على وجود أربع طبقات هي :

- طبقة دنيا تملك نصيبا في الأرض وثروة تفوق قيمة أرضها مرة واحدة .

- طبقة ثانية تملك نصيبا في الأرض وثروة تفوق قيمة أرضها مرتين .

– طبقة ثالثة تملك نصيبا في الأرض وثروة تفوق قيمة أرضها ثلاث مرات .

– طبقة رابعة تملك نصيبا في الأرض وثروة تفوق قيمة أرضها أربعة مرات .

وهذا يعني تساوي ملكية الأرض بين جميع الطبقات ، والتعويل على معيار الثروة النقدية المنقولة للتمييز بينها ، واعتماد ذلك المعيار عامة لانتقال أفراد كل طبقة إلى الطبقة الأخرى ، صعودا أو نزولا ، في إطار حراك اجتماعي مفتوح الحدود والنهايات .

لقد واجه كتاب القوانين نقدا حادا بسبب التفاوت الواضح ، سواء من حيث الأسلوب أو من حيث التسلسل المنطقي للمواضيع اومستوى الأفكار المعروضة بالمقارنة مع كتاب الجمهورية ، لكن هذا النقد لا يمنعنا من القول انه (القوانين) يضم في أكثر من موضع أشعاعات ذهنية قوية كالتي احتوتها كتابات افلاطون المبكرة . فضلا عن ان افلاطون قد حاول فيه أن يواجه الحقائق الواقعية بطريقة لم يعمد اليها من قبل .

ولكي تكون ، أمامنا ، الصورة واضحة تماما فسنتناول أهم المواضيع التي تضمنها كتاب القوانين والتي نجد ما يشابهها في الجمهورية ، من هنا فإن الدولة النموذج (مدينة القوانين ونظم الملكية والأسرة والزواج ، والتعليم ، إضافة إلى تحديد اشكال الحكم المنصورة تكون هي المستهدفة .

أولا – مدينة القوانين :

لم يعدل افلاطون في كتاب القوانين عن الكثير من الأفكار التي طرحها في و الجمهورية فحسب بل إنه أعاد ، ايضا تنظيم مدينته على أسس جديدة مغايرة لتلك الأسس التي قامت عليها مدينة الجمهورية . **في مؤلفه هذا « القوانين ، لم يحاول أفلاطون أن يصف لنا او يضع قواعد متصورة لدولة مثالية ، وانما تعدى ذلك إلى تقديم التصور الأفضل بالنسبة لتلك الدول التي يمكن ايجادها بالفعل وفي نطاق الحياة الواقعية هذه الدولة دولة القوانين ، فدولة القوانين بالنسبة إلى الدولة المثالية هي شر لابد منه : فطالما أنه ليس هناك من شيء يمكنه السمو والرفعة على الفكر ، بما في ذلك القانون ، وبما أنه لايوجد شخص له من الموهبة الطبيعية أو الحد الكافي للقيام بأعباء الحكم كسيد مطلق دون أن ينساق مع الأهواء وما يترتب على ذلك من قسوة وظلم .... وبما أنه ليس بالامكان أيضا ، العثور على الفرد المتفوق ذي الفكر**

النير والعقل الراجح ، فلندع الأمر ، اذن ، للقانون ... لنرتضي بالعقل الذي يجيء به القانون ، قانون الدولة .

من هنا يمكن القول أن هنالك تحولا واضحا قد طرأ على افكار افلاطون الواردة في والقوانين ، قياسا بتلك التي أوردها في « الجمهورية ، أما المظاهر العامة لهذا التحول فيمكن ابرازها كالآتي :

١- اقتنع أفلاطون بوجوب توسيع قاعدة المجتمع السياسي وعدم قصره على فئة معينة من المواطنين ، فطالب بأشراك جميع المواطنين في ادارة شؤون المدينة وبالتالي اعطائهم قدرة كافية من التعليم يؤهلهم لتفهم قوانين المدينة ومعرفة أصولها . في حين كان يقسم طبقات المدينة في الجمهورية إلى ثلاث طبقات لايحق للطبقة الدنيا المنتجة المشاركة في الحياة السياسية او اشتراكها في برنامج افلاطون التعليمي مما أثار التساؤل عن الحل الممكن لهذه المشكلة : فهل يتعلم ابناء هذه الطبقة في مدارس خاصة أم انهم يشتركون في المرحلة الأولية للتعليم ، ام محرومون من التعليم تماما .

٢- أقر افلاطون أن الشيوعية هي النظام الأمثل ولكنها ، مع ذلك ، أسمي من ان يستطيع البشر تحقيقها . وبناء على ذلك نراه يتخلى ، بسبب الضعف الانساني ، عنها ويدعو الى قيام الملكية الخاصة والأسرة ، فبعد أن كان افلاطون في الجمهورية » يحرم على طبقة والحراس الملكية بكل انواعها **نجده في القوانين يقيد حق الملكية ويخضعه لتنظيم جديد، ففضلا تقسيمه الأرض إلى قطع متساوية لايمكن التصرف فيها او تجزئتها مع جواز توريثها ، فانه حدد الملكية الخاصة للاموال الاخرى بأن لاتتجاوز قيمتها اربعة أمثال قيمة الأرض . أي أنه لن يكون للفرد الحق في أن يمتلك من الأموال المنقولة أكثر من أربعة أضعاف نصيبه العقاري، اضافة الى ذلك فانه حرم حيازة الذهب والفضة وحيازة النقود الأجنبية إلا لأغراض المعاملات الخارجية وبشرط الحصول على إذن رسمي . كما حرم الاقراض بفائدة ، ومنع المواطنين من مزاولة أعمال التجارة بقصد الربح وخص ذلك على الاجانب ، كما أقر قيام العبيد بفلاحة الأرض . لقد كان افلاطون يريد من وراء ذلك أن يكون المواطن في مأمن مما يغريه على أن يجعل من الثروة هدفا لحياته ولا**

يشغله شيء عن السعي إلى الوصول بجسمه وعقله إلى مستوى الامتياز وهو الهدف الذي يعتبر الثراء الفاحش ألد أعدائه .

وبعد إن كان في الجمهورية ينادي بمشاعية المرأة وعدم إقرار الزواج كأساس اجتماعي التكوين الأسرة ، نجده في القوانين » يقيد موضوع الزواج تقييدا شديدا: فمراسيم الزواج لاتتم إلا باستشارة من الدولة ، وأساس قيام العائلة هو الزواج من إمرأة واحدة وليس تعدد الزوجات ، والعقوبات قاسية بالنسبة لأولئك الذين لم يتزوجوا رغم بلوغهم سن الخامسة والثلاثين . أما الأولاد فهم ابناء الدولة تعتني بتربيتهم وتعليمهم ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان التعليم في مدينة القوانين ، عام للجميع لاتفرقة فيه بين طبقة واخرى ، كما كان الشأن في مدينة الجمهورية » .

٣- جعل افلاطون المواهب الطبيعية والاستعداد الشخصي المعيار الأساسي للتمييز بين مواطني الجمهورية وأقر الفصل المطلق بين الطبقة الدنيا وبين طبقتي الحكام والمحاربين بحيث لا سبيل للانتقال من الطبقة الاولى الى احدى الطبقتين الأخريين . اما في القوانين » فان الثروة هي أساس التقسيم الطبقي كما تم توضيحه اعلاه .

وهكذا – فأن الفصل بين الطبقات لايمكن أن يكون مطلقا طالما هناك مجال الانتقال الثروة من يد الى يد أخرى ، مما يتيح بالتالي إمكانية الانتقال من طبقة الى أخرى ، بعبارة أخرى أن الفصل بين الطبقات كان في مدينة الجمهورية جامدا ومطلقا بينما أصبح في مدينة القوانين مرنا غير مطلق .

٤- رغم اقرار افلاطون في القوانين الصورة العامة للمنهج الدراسي (المشتمل على تعليم الموسيقى والرياضة البدنية) الذي ورد في الجمهورية ، إلا أنه ، ذلك ، أحدث تغييرات عديدة فيه منها :

- عنايته الكبيرة في تنظيم التعليم حيث اضطر ، بالنظر إلى أن الدولة لم تعد مؤسسة تعليمية ، إلى النظر في تنسيق نظام التعليم مع سائر نظم الحكومة الأخرى : فأفلاطون يعمل على استحداث نوع من المدارس المنظمة العامة يقوم فيها المعلمون ، بالأجر ، بتدريس منهج مفصل كامل يشمل المرحلتين الأولى والثانية . وأما عن علاقة هذا النظام بالدولة فان (افلاطون) يجعل الموظف الذي يتولى شؤون

المدارس (وزير التعليم) رئيسا لجميع الموظفين . فنظرية التعليم في القوانين طبقا لذلك ، خلافا لما كانت عليه في الجمهورية هي نظرية لنظام خاص بمعاهد التعليم .

لابد أخيرا من القول بأن مدينة القوانين ، هذه تضم خمسة آلاف وأربعين ، موقعها يجب أن يكون بعيدا عن الساحل لان الموقع البحري يفسد الدولة ، فأفلاطون يرى أنه لشيء جميل أن يكون البلد مطلا على البحر فيتمتع به دائما ، غير أن البحر ، في واقع الأمر ، والى حد كبير هو جار مر المذاق ، جالبا للمتاعب ، يملا البلد بالسلع التجارية ويشغلها بكسب المال والمساومة ويملأ عقول الناس رياء وخيانة ، وهو يحرم الدولة من الاخلاص والصداقة في حياتها الداخلية وفي علاقتها مع غيرها على حد سواء . هذه الدولة ، نتيجة لما تقدم يجب أن يكون زراعيا مكتفيا ذاتيا لان الزراعة ، على عكس التجارة ، لا ينتج عنها ، الا بصعوبة ، الثروة الكبيرة التي تحول عقول وطاقات المواطنين عن الشؤون المدنية .

ان هذا التحديد وان كان يرمي إلى إلغاء التفاوت في الثروات ، لكن افلاطون ، مع ذلك ، اقر بوجود هذا التفاوت حين جعل مواطني هذه المدينة أربع طبقات تبعا لاختلاف حد الملكية الأدنى لكل منها . هكذا نرى أن الدولة التي يقترحها افلاطون في القوانين ، يجب أن تركز جهودها على شؤونها وأن تكون بعيدة عن طرق التجارة المطروقة ، وتتشكل من مجتمع زراعي ينتج من المحاصيل مايكفي حاجته ، ويعيش في عزلة نسبية ان لم تكن كاملة (مثل اسبرطة الأمر لها بأن تحتفظ بنمطها الاصلي دون تلوث .